مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٤ ع١، ص ص: ٣٣-٥٦ (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)

DOI: 10.4197 / Islec. 24-1.2

السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول

أيمن صالح فاضل

أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز- جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. تهدف الورقة لدراسة أسباب عدم قيام سوق مشتركة بين دول العالم الإسلامي استنادًا لنظرية التكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة- اتحاد جمركي- سوق مشتركة- اتحاد اقتصادي) إدراكًا لأهمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء إضافه للمنافع المتوقعة والتكاليف المترتبة لمفهوم السوق المشتركة وكذلك بدراسة العقبات المحتملة تجيب الدراسة عن مدى فائدة السوق المشتركة للعالم الإسلامي ذلك باستعراض التجارة البينية بين الدول الإسلامية، والعوامل المؤثرة والتوصيات المقترحة كما لم تغفل الورقة أهمية قطاعي التصنيع والزراعة في المساهمة المتوقعة منهما كمؤشر إيجابي، وحيث أن التجارة البينية بين الدول الإسلامية مقارنة بحجم تجارتها الكلية تعبر بوضوح عن تواضعها، لذا من المفيد معرفة الحاجة لإنشاء السوق المشتركة وآثارها المتوقعة كهدف استراتيجي للنظرية الكلاسيكية.

ترى الورقة أن الهدف النهائي في العمل الجماعي الذي بصدده هو فيما إذا كان التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية أمرًا مستصوبًا وفي حالة إذا كان كذلك ما هي الطريقة المثلى لتحقيقه وللإجابة على السؤال نستعرض المعايير العامة التي يمكن من خلالها قياس صوابية هذا التكامل (هل الفترة الزمنية، هل النتائج المتحققة، هل العجز في نظرية التكامل الاقتصادي بأنها لا تتناسب مع إمكانيات البلدان النامية) سوف تقوم الورقة بالتصدي لمثل هذه الأسئلة.

الجزء الأول: المقدمة

أهمية الدراسة: يزخر العالم الإسلامي بالكثير من الموارد الطبيعية والطاقـات البشرية والموارد المالية لدى البعض منها إضافة إلى البعد الديني والذي يعتبـر محرك ودافع قوى للتكامل بين الدول الأعضاء، ما سبق دفع الكثير للمطالبة بقيام سوق إسلامية مشتركة تلبي تطلعات شعوب المنطقة. وعليه قامت منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائهم في البحث عن الآلية والطرق التي يتم من خلالها الوصول للتكامل المنشود، وكانت فكرة السوق الإسلامية المشتركة هي الوسيلة للوصول لهدف الوحدة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي والتي لم تتحقق ولمعرفة أسباب الإخفاق من الضروري معرفة متطلبـات إنـشاء سـوق إسلامية مشتركة، فإن نشوء وقيام سوق إسلامية مشتركة لا يمكـن أن يفهمـه المراقب الاقتصادي إلا ضمن إطار أوسع للعالم الإسلامي برمته. أي أن قيام هذه السوق مرتبط بالإطار السياسي والاستراتيجي لدول العالم الإسلامي برمتها وعليه من البداية لابد من الأخذ في الاعتبـار أن هنـاك معوقـات ودوافـع سياسـية وإستراتيجية لم يتم التطرق إليها في هذه الورقة كذلك فـإن جميـع المعوقـات المطروحة هي تجميع لآراء من مصادر مختلفة للوصول إلى الهدف والتعـرف على المشاكل التي تواجه الرغبة بإيجاد سوق إسلامية مشتركة.

تعاني الدول الإسلامية جملة مشاكل جوهرية من المنتظر أن تؤثر وبشكل سلبي على نجاحها وخطورة هذه المشاكل تنبع من جوهريتها ومـصيريتها مـن جهة. وانفراشها على مجتمعات واقتصاديات وسياسات معظم الدول. وقد لا يبدو لهذه المشاكل حاليًا أثرًا قويًا بارزًا، ذلك لأنه لم تزل في طور فكرة التكوين لكن ينتظر أن يواجه الأعضاء ظروفًا مستقبلية أقل ملائمة من الظـروف الحاليـة، وذلك حين تصطدم هذه الدول بجدار هذه المشاكل الجوهرية والتي سـوف يـتم التطرق لها من خلال المعوقات لاحقاً.

غني عن البيان أن هناك معوقات تهدف الورقة إلى إبرازها كما أنه هنـــاك أسباب جديرة بالاهتمام تساهم وتساعد في تفعيل السوق لو أحسن استغلالها مثل العوامل الاجتماعية والجغرافية والدينية لأنها دول إسلامية ذات موقع إســـلامي فريد من الكرة الأرضية تقع في قلب العالم القديم وتسيطر على أهـــم الممـــرات المائية وموقعها السياحي وغناها بالآثار إضافة إلى المنـــاخ المعتـــدل، وبينهـــا تقارب في العادات ونمط الحياة الدينية كمالا نغفـــل الـــضغوط الـــسياسية التـــي تواجهها خاصة بعد أحداث ١١ من سبتمبر مما يدعو لتكوين جبهة قوية تـــدافع عن مصالحها من الخطر المشترك. كذلك في المجال الاقتصادي تواجه الـــدول مشكلات اقتصادية مشتركة ومتشابهة هي أنها دول ضعيفة الإنتاج تحتاج لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعاني من تبعية واضحة للغرب. كل هذه العوامل ينبغـــي أن تكون حافزًا نحو التعاون لإنشاء سوق إسلامية مشتركة لدرء الخطـــر المحتمـــل لاسيما أن المنطقة يوجد لديها مقومات الإنتاج من مواد خام وأيدي عاملة. عليـــه تقوم الورقة بتشخيص المعوقات التي تواجه هذه الدول مما قد يحول دون قيـــام السوق المشتركة وفق نظرية التكامل الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للنظر في مدى إمكانية قيام سوق إســـلاميه مـــشتركة تحقـــق منافع للدول الأعضاء والسعي لعلاج المعوقات؟ ويلزم للإجابة على السؤال الاعتماد إلى توضيح المعايير العامة التي يمكن من خلالها قياس صوابية هذا التكامـــل (هـــل الفترة الزمنية... هل النتائج المتحققة... الخ) ومن ثم تقوم الورقة بالبحـــث عمـــا إذا كانت تلك المعايير تنطبق على البلدان الإسلامية وما هي التوصيات.

منهج الدراسة

تجيب الورقة على السؤال القائم بمدى إمكانية قيام سوق إسلامية مـــشتركة والمعوقات التي تحول دون إنشائها وكذلك الحلول المقترحة وعليه سوف تنقـــسم

الورقة إلى مقدمة يتم استعراض الأهمية والأهداف المتوقع تحقيقها من قيام سوق إسلامية مشتركة يليه الإطار النظري للدراسة الذي يشمل المنهج الفكري لنظرية التكامل الاقتصادي بمفهوميه الإنمائي (القطاعي) والتجاري الذي يتكون من عدة مراحل (منطقة تجارة حرة- اتحاد جمركي- سوق مشتركة- اتحاد اقتصادي) كمدخل لقيام سوق إسلامية مشتركة ويناقش الجزء الذي يليه السوق الإسلامية المشتركة ومعوقات إنشائها بناء على النموذج التجاري والفائدة المتوقعة إذا ما تم تطبيق النموذج الإنمائي (التكامل القطاعي- المشاريع المشتركة) مع التركيز على القطاعي الزراعي و الصناعي كمدخل للتكامل ثم تختم الدراسة بالتوصيات.

الجزء الثاني
الإطار النظري للدراسة

أ- مقدمة

منذ الخمسينيات نتيجة لانقسام العالم لتكتلات اقتصاديه (المعسكر الرأسمالي و المعسكر الاشتراكي) والجدل قائم والنقاش العلمي حول قيام تكتلات جماعية بديل للاتفاقيات الثنائية التي تربط العلاقات الدولية وكان الاقتصاد الدولي هو المجال والتكتلات الاقتصادية هي الهدف وعليه اهتم المفكرون في مجال الاقتصاد النظر في جدوى تطبيق التكامل الاقتصادي ودرجاته بين الدول. باستعراض الجوانب النظرية نجد أن هناك نموذجين للتكامل والتعاون بين الدول. **الأول:** يتضمن النموذج الموجه للتكامل الشامل والمعتمد على أهمية التجارة الخارجية وهو المنهج الكلاسيكي بمراحله بدءًا من منقطة التجارة الحرة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية والنموذج **الثاني:** يتضمن أشكال التعاون الإنمائي الجزئي وهو الأساس لتكامل قطاعي وهو الموجه للتكامل الاقتصادي الجزئي.

ب- البناء النظري

تعتمد حركات التعاون بين مجموعة من الدول لمجموعة اعتبارات وأهداف وخصائص للأنظمة المعمول بها فما يتم قبوله بين الدول المتقدمة قد لا يكون من الملائم تطبيقه بين الدول النامية وذلك بالنظر للأسباب الهيكلية والعناصر الاقتصادية لكل دولة نجد اختلاف في الاستراتيجيات بين الدول حسب درجة تقدمها فما يناسب الدول المتقدمة من تحرير التجارة وتعزيزها ورفع الرفاهية المستهدفة قد لا يكون ملائم للدول النامية التي تحتاج لاستراتيجيات بناء قطاعي للاستفادة من مزايا نسبية لديها دون دفع التكاليف المرتفعة لذلك تم تقسيم أشكال التعاون على نموذجين.

١- النموذج الإنمائي

نظريًا لم يتم معالجة هذا النموذج فهو يستخدم لوصف جميع أنواع التعاون التي تتم خارج النموذج الكلاسيكي ويحقق في الوقت نفسه أهداف تعاونية إنمائية ويمكن أن يشمل النموذج الإنمائي التعاون القطاعي أو التعاون في إقامة مشاريع مشتركة ويتميز هذا النموذج أن يوفر الفرصة في التحكم في مسألة توزيع الفوائد ويجعل الدول تحافظ على سيادتها المستقلة دون الحاجة للتنازل عنها لجهة فوق قومية كما هو النموذج التجاري . ومن الأمثلة للنموذج الإنمائي منظمه الدول المصدرة للنفط (OPEC).

٢- النموذج التجاري

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس للتعاون بمراحلها والتي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة (free trade area) والتي يتم فيها تحرير التجارة من جميع القيود الجمركية مما يساهم في تحويل التجارة بين الدول الأعضاء كبديل للعالم الخارجي حسب الميزة النسبية لكل دولة ثم مرحله الاتحاد الجمركي (custom union) ذلك بإقامة سور جمركي موحد أمام العالم الخارجي مع ضمان حركه التنقل للسلع والخدمات داخل المنطقة وفى هذه المرحلة تنشط التجارة بين الدول الأعضاء

الذي بدوره يساعد في خلق تجارة لم تكن توجد في السابق داخـل المنطقـة ولا بين تلك الدول وإنما ساهم في إيجادها السور الجمركي أمام العالم الخارجي. ثـم مرحله السوق المشتركة (common market) والتي تشمل حرية انتقال عناصـر الإنتاج (سلع – عمال– رأس مال) بين الدول إضافة للتنسيق في الـسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول تمهيدا للوصول لعملة موحدة أو تكامل نقدي بينهم ثم تأتي المرحلة الأخيرة بإقامة الاتحاد الاقتصادي(economic unity) الذي يتضمن إضافة لجميع ما سبق توحيد جميع عناصر ومكونـات النـشاطات الاقتصادية وإيجاد سلطة فوق قومية لمراقبة وتوجيه جميع الدول الأعضاء.

بالنظر للنموذجين نجد أن النموذج التجاري يهدف الاقتصاد ككل أخذ فـي الاعتبار الهدف الاسمي وهو تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعـضاء وهـو بذلك يعبر عن حالة التكامل الاقتصادي الكامل في حين نجد أن النموذج الإنمائي هو تكامل جزئي يستهدف قطاعات اقتصادية لتطويرها مباشرة أو مـن خـلال مشاريع مشتركة دون الحاجة للتنازل عن السيادة الاقتصادية.

الجزء الثالث

السوق الإسلامية المشتركة

١– المقدمة

القرن الحالي عصر تكتلات والعصب الحساس في هـذه التكـتلات هـو الاقتصاد وإذا كانت الدول الكبرى الغنية تتكتل وتقيم الأحلاف فيما بينها لتـأمين مصالحها والدفاع عن وجودها فما أحرى الدول الإسلامية أن تتكتل وتوجد مـن تفرقها وحدة ومن تشتتها قوة ومن تجميـع إمكانياتهـا الطبيعيـة والاقتـصادية والبشرية مع الاستعداد والتأهيل كتلة ضخمة تقف موقف النـد أمـام التكـتلات الأخرى للدفاع عن مصالحها وتأمين رفاه العالم الإسـلامي لاسـيما أن فوائـد السوق المشتركة جمة وخطواته كثير ومن أهم محاسنه الاكتفاء الـذاتي الـذي يساهم في استقلالية القرار السياسي والاقتصادي.

والمجتمع الإسلامي مر بمساعي إسلامية استهدفت إيجاد حالة من التعاون بين الدول في المجال الاقتصادي منها البنك الإسلامي للتنمية السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي ذلك بغرض تنشيط التبادل التجاري وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء وهي من أهم غايات النظرية الكلاسيكية للتكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة- اتحاد جمركي- سوق مشتركة- اتحاد اقتصادي) ومع ذلك نجد أن تلك المساعي لم تحقق النتائج المرجوة مع العلم أنها واضحة لدرجة كافية بيد أن الوسائل والأساليب التي جرى استخدامها قد عجزت عن بلوغ الأهداف والغايات المطلوبة. فلماذا كان الأمر كذلك؟ هل الوسائل لم تكن ملائمة تمامًا لتحقيق الأهداف؟ أم أنها غير كافية؟ أو غير مجدية أصلاً؟ وهل هناك أسباب خارجة عن الوسائل والأساليب ساهمت في إحباط تلك المساعي؟

٢- معوقات قيام السوق المشتركة

في سياق التحري عن أجوبة لهذه التساؤلات، لا يسع المرء إلا التذكير بعدد من الحقائق والتي تنطوي على جواب واحد أو أكثر عن هذه الاستفسارات (ولتوضيح الأمر قد يكون من المفيد معرفة الحقائق أو المعوقات التي ساهمت دون الوصول للهدف ثم الانتقال لتقصي الأسباب الخارجية الأخرى). وبما أن الحديث قادنا للمعوقات فسوف تقدم الورقة المعوقات الرئيسية علمًا أن كل معوق من هذه المعوقات يتفرع عنها معوقات متتابعة، لذا سوف نركز على المعوق الرئيسي الذي لو تم علاجه سوف تعالج بقية المعوقات ويمكن أن نوجز المعوقات التي تواجه السوق المشتركة في عدة محاور رئيسية يتفرع عنها معوقات ذات نفس الطبيعة لكل محور، وهي كما يلي:

٢-١ المحور الأول: معوقات ذات طبيعة تكاملية كفكرة مجردة

وهذه المعوقات تواجه أي مجموعة من الدول ترغب في إقامة تعاون بينها بصرف النظر عن كون الدول نامية أم متقدمة، غنية أم فقيرة، متجاورة أم متباعدة، وهي كالآتي:

٢-١-١ مسألة توزيع مكاسب وتكاليف التعاون: تحتل مسألة التوزيع العادل لمكاسب وأعباء التعاون مركز مهم في الفكر المتعلق بجدوى النظام المتبع، ويرى بعض الاقتصاديين أن التعاون الإقليمي في البلدان النامية لابد من أن يفشل إذا لم يتمكن من حل مشكلة عدم المساواة في المكاسب (هذا ما دفع سلطنة عمان في عدم اللحاق بمنطقة الاتحاد الجمركي الخليجي حيث تشكل الجمارك دخل أساسي لها إلى أن تم علاجها لاحقًا) وبالرغم من إيجاد حلول لمسألة توزيع المنافع والتكاليف إلا أن الصعوبات التي تجعل ذلك عملية ليست سهلة، هي:

أ- اختلاف فكرة المكاسب والأعباء الناجمة عن التعاون والتقويم المتعلق بها بين مختلف الدول واتجاهها كذلك للتغير مع مرور الوقت.

ب- صعوبات إخضاع الكثير من نشاطات التعاون لتقويم نتائجه سواء على المدى القصير أو المتوسط الأمر الذي يؤدي لحدوث اختلافات في تقديرها لا تحل بسهولة.

ج- صعوبة قياس الأثر التوزيعي للتعاون للسببين التاليين:

١- محدودية أدوات التحليل الفنية المتاحة.

٢- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة أثناء مرحلة التحولات السريعة المواكبة لعملية التعاون.

٢-١-٢ السيادة: النظام التكاملي والذي تأتي السوق المشتركة من ضمن خطواته يعوزه خلافًا للنظام الداخلي للدول وجود سلطة تضمن احترامه وسيره طبقًا للقواعد المعبرة عن مصلحة المجموعة بحيث أن التنازل عن قدر محدد من السيادة في إطار التنظيم يخلق قدرًا من الالتزام عن القدر المتنازل عنه. لكن يبقى من حق الدولة أن تنسحب باختيارها في ضوء مصالحها.

تتمثل الكلفة التي لا مناص من أن يتحملها بلد ما ينضم إلى تكامل اقتصادي التنازل عن بعض سلطاته لسلطة فوق قومية وتزداد حدة هذا التنازل كلما زادت الفوائد المتحققة مثل: إذا ما جنى التكامل الاقتصادي فوائده وجب الانتقال إلى تكامل نقدي وتتمثل الكلفة التي لا مناص منها في أن يتحملها بلد ما ينضم إلى منطقة سعر صرف ثابت في فقدانه لوسيلة أساسية من الوسائل المالية النقدية التي يتبعها لمعالجة الاختلالات الأساسية الخارجية بالإضافة أن هناك مشكلة اختيار دولة المقر للبنك المركزي لدول الأعضاء والتي تشتد بين الدول المنافسة للحصول عليها وهذا ما دفع دولة الإمارات الخروج من النموذج النقدي الخليجي، وتزداد مشكلة السيادة حدة لدى الدول المتقدمة مما دفع ببريطانيا إلى عدم مواكبة نظام النقد الأوربي محتفظة لنفسها بسيادتها المالية إضافة للمشكلات التي ظهرت بين فرنسا وألمانيا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى عن كيفية مجلس إدارة المخاطر النظامية الأوربي (European systemic risk board) الذي أسس حديثا للعناية بالنظام البنكي الأوربي بعد الأزمة المالية(١). في حين أن طبيعة المشكلة تختلف لدى الدول الإسلامية حديثة العهد بالاستقلال ولكن غالبًا مع مرور الزمن وكلما تقدم التكامل نحو الأمام تتغلب الدول على مشكلة السيادة وتتحمس أكثر للحصول على منافع التكامل. والذي يبدأ في الغالب بالتكاليف ثم تأتي الفوائد لاحقًا وذلك لطبيعة التكامل الديناميكية.

٢/٢ المحور الثاني: معوقات ذات طبيعة خاصة بالدول الإسلامية

١/٢/٢ التحرك الإسلامي في مجال التعاون أو مضمار السوق المشتركة قد اعتاد في أغلبه أن يأتي في الماضي على شكل ردة فعل تجاه أحداث وتطورات كانت تجري آنذاك في بلدان أجنبية، خصوصًا أوروبا الغربية التي تتعامل معها الأقطار الإسلامية تعاملاً اقتصاديًا وتجاريًا واسع التأثير عليها وقد يكون هذا

---

(١) *Economist*. Vol. **392** . p 73. .

النمط من التحرك أمر لا مفر منه ولا ضير فيه لو أنه لم يجعل المحاولات الإسلامية تجري مجرى التقليد القائم على أساس مقابلة التدابير الأجنبية بما هو على غرارها دون مراعاة كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف عن نظيرتها لدى أقطار أوروبا الغربية وسواها فعلى هذا المنوال أتت صيغة السوق المشتركة لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم حركة التجارة العابرة، محاكاة لتدابير مماثلة كانت جارية بين دول أوروبا الغربية، وعندما أزمعت تلك الدول على إنشاء (السوق الأوروبية المشتركة)، استجابة لدواعي خاصة بها توجست الأقطار الإسلامية من ذلك وأخذت تسعى لإقامة ترتيب مماثل فيما بينها ولكن شتان بين النتائج المتوقعة للسوق الأوروبية والنتائج المتوقعة للسوق الإسلامية المشتركة وذلك أن طبيعة اقتصاديات الدول الإسلامية مقارنة بالسوق المشتركة وحجم التجارة البينية لا يشجع لدفع التكاليف المتوقعة حيث أن حجم التجارة البينية للدول الإسلامية (صادرات- واردات) في خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وبداية هذا القرن بالكاد لم تتجاوز (١٠٪) (انظر الجدول ١-١) علمًا أنه تم تحسن طفيف في صادرات عام ٢٠٠٦م حيثما بلغت (١٣,٦٪) خلافًا للسوق الأوروبية المشتركة التي دعتها الحاجة لكبر التجارة البينية بين دولها لإيجاد صيغة السوق المشتركة[٢].

٢/٢/٢ تتسم وسائل وأساليب المحاولات بين بعض البلدان الإسلامية للتكامل بنظرة آنية سكونية تجاه واقعها الاقتصادي فلم يجري رصد لمتغيرات اقتصادية واجتماعية في الفترة الأخيرة إضافة لافتقارها لدراسات أو عروض وافية بشأن الخصائص والمعطيات المتاحة سواء في كل قطر على انفراد أو على صعيد العالم الإسلامي ككل لذلك لا يعلم الشيء الكثير عن الاعتبارات الموضوعية التي روعيت بشأن معظم القرارات والاتفاقيات ولعل الافتقار

(٢) البنك الإسلامي للتنمية – التقرير السنوي، ٢٠٠٨م، ص ١٠٣.

للدراسات والتحليلات الوافية هو الذي يجعل الاتفاقيات الإسلامية وخصوصًا العربية والأفريقية منها تأتي كضرب من ضروب الاستعارة المنقوصة لأشكال الترتيبات الحاصلة بين مجموعات الدول الأخرى.

٣/٢/٢ تجتمع بعض الدول الإسلامية بحدود مشتركة لم يتم ترسيمها مما يهيئ الفرص لظهور مشاكل على السطح من وقت لآخر والحقيقة أن المشاكل الحدودية ليست جديدة ولا هي الوحيدة بين الدول، حيث أن مسألة الحدود كانت خلف معظم التدخلات العسكرية بين الدول خصوصًا في منطقة الخليج (الحرب العراقية الإيرانية، العراقية الكويتية) كما أن هناك بعض الحدود المختلف عليها وعدم ظهورها بشكل عسكري بين الدول لا يعني عدم تواجدها.

وليست المشاكل الحدودية هي المعوق فقط ذو الطبيعة بالدول الإسلامية حيث لا يمكن أن نغفل الاختلافات في العلاقات التجارية والسياسية لهذه الدول إضافة إلى سياساتها الاقتصادية والقيود المتبعة على الصرف لبعض الدول مما يتوقع أن يعمق أجواء الخلاف بين صانعي القرار.

٤/٢/٢ اختلافات مستويات التصنيع الذي قد يجعل تركيز التصنيع في الدول المتقدمة منها بصورة دائمة، هذا بالإضافة إلى نقص مشروعات البنية التحتية لدى بعض الدول، جميع تلك المعوقات ذات طبيعة خاصة بالدول الإسلامية.

٢-٣ المحور الثالث: معوقات ذات طبيعة أجنبية

هناك عوامل خارجية ناشئة عن خليط من العناصر الأجنبية المضادة للتكامل الإسلامي وهذه تجري في سياق فرض التبعية على الاقتصاديات الإسلامية ومحاربتها لتبقى مشدودة برباط الانصياع للضغوط الخارجية ذات المصالح في العالم الإسلامي وهذه الحقيقة ليست جديدة ولا هي خافية فالقوى الأجنبية كانت وما زالت دائبة في كيدها لتمزيق الكيان الإسلامي اقتصاديًا وهذا أمر واضح في تاريخنا المعاصر من خلال التدخلات في المؤسسات المالية

الإسلامية والأعمال الخيرية الإسلامية ونعتها بنعوت إرهابية وبيت الداء في هذا الأمر هو تفريط وتهاون من الجانب الإسلامي مما يسمح للتدخلات الأجنبية أن تزيد من كيدها وكي لا يتوهم أصحاب النوايا الحسنة أن هذا من التجني أو سوء الظن فإن هناك الكثير من المدونات في الماضي(٣) ولا زال الحاضر يشهد بتأثير العناصر الأجنبية ولكي لا يحصل هذا الضرر فالأمر يستدعي الاستمرار في الكيد لإحباط هذه المحاولات. ولاسيما أن بعض الدول تعاني من رواسب التبعية التي كان قد فرضها الاستعمار ومن سلبياتها أنها تشجع البلدان الإسلامية على الاستمرار في إنتاج المواد الخام بالإضافة إلى تشجيع السوق الخارجية من التحكم في ثمن المحصول الأساسي لكل دولة من العالم الإسلامي. وأخيرًا أنها تفتح باب الاقتصاد الإسلامي للاستثمارات الأجنبية مما يعمق التبعية.

٢-٤ المحور الرابع: معوقات ذات طبيعة فنية باختيار النموذج التكاملي

يميل الفكر الاقتصادي في تحليلاته إلى معرفة المنافع والتكاليف المتوقعة من أي نشاط اقتصادي تكاملي فإذا تغلبت المنافع على التكاليف كانت توقعات النجاح كبيرة والعكس بالعكس.

بالنظر إلى الدول الإسلامية نجد أن كثير من اقتصاديات هذه الدول تتجانس إلى حد كبير من ناحية بنية صادراتها ووارداتها وحاجتها لليد العاملة الأجنبية ونجد أن معظمها دول منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستورده لمعظم احتياجاتها من العالم الخارجي وينعكس ذلك بوضوح في حجم التجارة البينية(٤) بين الدول الإسلامية حيث لا تتجاوز (١٤٪) من حجم تجارتها الخارجية مما يوضح أن علاقاتها الاقتصادية أضعف بكثير من علاقاتها المقابلة مع العالم الخارجي وبذلك تمثل الدول الإسلامية أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي من بين بقية

(٣) **زهدي الفاتح** (١٩٧١م) لورنس العرب على خطي هرتزل: تقارير لورنس السرية، بيروت: دار النفائس، ص٦٤.

(٤) لمعلومات أكثر انظر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ٢٠٠٨م، ص ١٢١.

دول العالم، علمًا أن هذه النسب متفاوتة فنجد مثلاً أن في عام ٢٠٠٦م وكما تشير الإحصائيات تقرير البنك الإسلامي للتنمية أن (٩١٪) من صادرات الصومال كانت للدول الإسلامية في حين أن في نفس العام نجد دول مثل تشاد وموزنبيق لم تصدر سوى (٠,٠٣٪) (١,٧٪) على التوالي.

ونفس الوضع المتفاوت نجده في مجال الواردات البينية لنفس التقرير حيث نجد أن دول الصومال والعراق وأفغانستان أكثر من (٥٠٪) من وارداتها للدول الإسلامية في حين على النقيض نجد أن سورنيام وموزنبيق وكازاخستان ساهموا (١٪)، (٥٪)، (٦,١٪) من وارداتهم للدول الإسلامية على التوالي.

فاستمرار الحياة داخل هذه الدول يقوم أساسًا على حركة مربوطة عضويًا بالعالم الرأسمالي واقتصاديًا ليس من العسير قياس درجة التبعية فهناك عدة مؤشرات لذلك مثل (مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج عن طريق قياس أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي، مؤشر التركيز السلعي للصادرات، مؤشر اعتماد إيرادات الدولة على سلعة تصدير الرئيسية، مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام، مؤشر التبعية التكنولوجية وهي أهم المؤشرات التي توضح مدى تبعية الدول للغرب) وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح ارتباط الدول الإسلامية اقتصاديًا وماليًا بالعالم الرأسمالي وهذه التبعية أفرزت أشكالاً أخرى من التبعيات الثقافية والغذائية والتكنولوجية. وليس هذا محور الورقة وإنما الغرض من هذا الطرح هو معرفة مدى ارتباط دول العالم الإسلامي مع العالم الخارجي، والنموذج الفني المطروح للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مرورًا بمنطقة التجارة الحرة، اتحاد جمركي وصولاً إلى سوق مشتركة. يصعب تطبيق هذا النموذج بين تلك الدول وذلك لأنه يلائم دولاً متقدمة اقتصاديًا في جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات مالية، بناء وتشييد، سياحة...الخ) وترغب في تبادل المنافع مع بعضها البعض لذلك تنشئ هذا النوع

من التكامل الذي يتناسب وطبيعتها الاقتصادية ولكن بالنظر للدول الإسلامية فهي تحتاج لنموذج تكاملي إنمائي يختلف في مراحله عن النموذج الكلاسيكي (السوق المشتركة) حيث أن النموذج الكلاسيكي وضع أعباء كبيرة من تعرفه جمركية موحدة وشهادة منشأ والكثير من القيود الإجرائية والتنظيمية لغرض تحويل التجارة وخلق التجارة داخل دول السوق. والتي يستهدفها الاتحاد الأوروبي في حين لو طبق هذا النموذج للدول الإسلامية فسوف يحول التنمية ويخلق التنمية لدى العالم الخارجي كما حصل في فترة الحكم العثماني.

وهذه المشكلة في نظري هي أهم المعوقات التي تواجه الدول الإسلامية حيث يظهر لنا بوضوح أن الدول الإسلامية تفتقر إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالدرجة التي يضعها المستفيد من التكامل بدرجة كبيرة وهذا الوضع يقودنا لعدم التفاؤل بالنموذج المقترح.

من خلال استعراضنا للمعوقات لم يكن الهدف هو تشخيص المشكلة فقط وإنما لبيان أنه إذا ما توفرت القناعة بطبيعة المشكلة لدى الجهات الفنية بالدول الإسلامية فإنه يمكن من خلال هذه المحاور اقتراح الحلول المناسبة التي سوف تعمل على تفعيل هذا الكيان لتلبي رغبات قادة وشعوب المنطقة من خلال بعض التعديلات المناسبة لرفع حركة التقدم والتي سوف تتعطل في نظري بسبب تلك المعوقات وخاصة المحور الثالث منها.

ومن التجارب التاريخية وجدنا أن التعاون الإنمائي في القطاعات ذات الميزة النسبية وتشجيعها مثل منظمة الأوبك والمنظمات الإقليمية تقدم نموذج يحتذى به لخلق التنمية وتحويل التنمية للدول الأعضاء عن طريق المعونات الفنية والتركيز الفني لنشاطات مهمة عوضًا عن الاهتمام بتنشيط التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية وقد تكون السوق المشتركة هدف طموح يمكن الوصول إليه في مرحلة لاحقة.

٣- التكامل القطاعي

يقصد به التكامل في قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد القومي بحيث تكون سوق موحدة يتم التجارة في القطاعات التي اختيرت للتكامل ويتميز هذا النوع من التكامل في جعل الدول بمنأى عن القيود الكمية والتعريفات الجمركية في حين أنها توحد سياساتها الإنتاجية في القطاعات المختارة ومن فوائده أن الحكومات أكثر ميلاً لتقبل التزامات محددة(٥).

بالنظر للعالم الإسلامي نجد أن القطاعات القابلة للتطوير وملائمة للتعاون بين الدول هي:

٣-١ القطاع الصناعي

يوجد تفاوت في التصنيع بين دولة إسلامية وأخرى والسبب هو خضوع معظم الدول الإسلامية للاستعمار في فترة من فترات التاريخ والذي استهدف وضع العقبات أمام الجهود لتطوير قطاع الصناعة بحجة نقص الخبرات وضعف بنية التصنيع وهدف المستعمر من ذلك جعل الدول الإسلامية مصدرة فقط للمواد الخام، وبذلك يحافظ على امتيازاته ومصالحه، وهذا ما تعكسه التجارة الخارجية للدول الإسلامية حيث نلاحظ أن ما يفوق (٥٠٪) من حجم الصادرات والواردات يتم مع ستة دول استعمارية سابقًا في حين أن التجارة البينية بين الدول الإسلامية لم تتجاوز (١٤٪).

وبالرجوع لقطاع الصناعة نجد أنه لم يحظ بالنصيب الذي يلائمه من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية قد يعزى السبب أيضًا لندرة رؤوس الأموال وقلة المصارف الصناعية المتخصصة واحتكار الصناعة في أيدي أجنبية إضافة لقلة المعرفة والخبرات وضعف حوافز الاستثمار(٦).

---

(٥) **محمد الأمين الشنقيطي**، *التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ص ٣١٢.

(٦) **محمد العقلا**، *السوق الإسلامية المشتركة*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص١٩٠.

بالنظر للوضع الحالي للدول الإسلامية نلاحظ في الغالب اهتمت بالتـصنيع على مستوى الدولة وللاستهلاك المحلي دون التنسيق مع بقية الدول الإسـلامية، وهذا يعرض صناعتها لتنافس من قبل السوق العالمية ويضعف مقـدرتها علـى التوسع، لذا من المفيد تبني إستراتيجية صناعية موحدة للدول الإسلامية تراعـي إمكانياتها الهائلة والخبرات الفنية المتنوعة واليد العاملة المهرة في بعض الـدول للاستفادة القصوى من موادها الخام عوضًا عـن تـصديرها بـشكلها الأولـي ولاحظنا أن مثل هذه الإستراتيجية قد أعطت ثمارها في صناعات تكرير الـنفط والبتروكيماويات في الدول النفطية والتي اتجهت للتوسـع فـي بنـاء مـصافي التكرير بدلاً من تصدير النفط كمادة خام.

٣-٢ القطاع الزراعي

الزراعة هي حرفة العالم الأولى فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون فـي أماكن زراعية ويستوعب القطاع الزراعي ما يفوق من نصف الأيدي العاملة في العالم وللزراعة قوانينها من حيث بطء العائد وطول فترة الاسـتثمار وتأثرهـا بالظروف المناخية إضافة لأساليبها التقنية التي تساهم في وفرة المحصول ممـا جعل القطاع الزراعي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية مما ساهم في استحواذها عن النسبة الأكبر في الإنتاج والتـصدير العـالمي مـع خفـض التكاليف، أن الزراعة في الدول الإسلامية مع أهميتها وقدرتها على امتصاص ما يقارب نصف القوى العاملة الإسلامية (٤٦٪ في آسيا و ٦٨٪ فـي أفريقيـا)[٧] ومساهمتها بنسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن هذا القطاع يعاني من ضعف الإنتاجية والخلل في التنوع بمعنى التخصص في سلع زراعية رئيـسية، ومما فاقم المشكلة في بعض الدول الجفاف والتصحر الذي حولها بالتالي من دول

(٧) **عبدالعليم خضر** (١٩٨٣م) *صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي*، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ص ص: ١٥-٢٠.

مصدرة إلى دول مستوردة للمحاصيل الزراعية إضافة إلى الإضرار بقطاع الثروة الحيوانية والتي تعتمد على القطاع الزراعي وتوفر المراعي، واستمرار الأحوال المتردية لهذا القطاع يهدد الأمن الغذائي، وقد لوحظ ذلك في العجز الكبير بهذا القطاع واللجوء إلى الاستيراد لسد احتياجاتها مما زاد في عجز موازين المدفوعات وعمق التبعية للعالم الغربي.

علماً أن العالم الإسلامي تتوفر فيه مجموعة من مقومات التكامل القطاعي المشجعة من مساحات كبيرة من اليابسة مع الموقع الاستراتيجي وتجاورها واستحواذها على منافذ برية وبحرية مهمة وإمكانات زراعية ورعوية وثروات سمكية وإمكانيات تعدينية ونفطية عملاقة، وثروات بشرية ومالية بالإضافة للعمق الحضاري والديني. جميع تلك الأسباب والمبررات تجعل من التعاون بين الدول الإسلامية مطلب استراتيجي.

٤- المشروعات الاقتصادية المشتركة كمدخل للسوق المشتركة

التكامل الاقتصادي في أقصى مراحله مطلب ديني يجب على الأمة الإسلامية السعي إليه ولكن من الصعوبة الإجرائية والمعوقات التي سبق ذكرها يجد الباحث التدرج للوصول لسوق إسلامية مشتركة ذات فعالية تمر من خلال خطوات أهمها المشاريع المشتركة كمرتكز لأهميتها في مجال التكامل ولبعدها عن إثارة الحساسيات واستغنائها التدريجي عن القوى الخارجية إضافة لعدم تأثيرها على السياسات العامة لأي دولة أو مساسها بمصالحها والانتقاص من سيادتها كما تمتاز المشاريع المشتركة بقلة المشاكل الاقتصادية (مقارنة بخطوات تكامل النظرية الكلاسيكية) والمشاريع المشتركة لا تستدعي الالتزام بسياسات عامة أو تتطلب لتحمل أعباء وتضحيات كما يسهل حسابات المنافع والتكاليف مما يسهل على كل طرف وضع الحسابات اللازمة، وتمتاز المشاريع المشتركة بأنها مدخل سهل للتكامل يعزز فرص التجارة البينية بين الدول الأعضاء ويعمق

روح التكامل ومن المتوقع لمثل تلك المشاريع أن تساهم في التركيز السلعي لكل دولة حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها مما يساعد الدول في اكتشاف والاستفادة من الفرص الغير مستغلة ويخلق التنمية في هذه الدول كما أن أسلوب المشاريع المشتركة يوجد حلقات اتصال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويخلق علاقات تساهم في التلاحم والتداخل بين اقتصاديات الدول.

ويمكن قيام المشاريع المشتركة من خلال مجموعة دول متجاورة أو كافة الدول الإسلامية ولكن من المفيد أن يكون هناك عدالة في التوزيع لخلق الحماس الكافي لهذه المرحلة من التكامل، من نافلة القول أن وجود حلقات تكاملية متماسة بين الدول الإسلامية تتكامل فيما بينها جزئيًا من خلال التكامل القطاعي بمشاريع مشتركة تمهد لتكامل أشمل بين الدول الإسلامية.

الجزء الرابع
الخاتمة والتوصيات

قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ التوبة: ٧١ .

الولاية هي النصرة والنصرة لا تكون إلا بالتعاون والتعاون يتحقق إذا خرج لحيز الوجود والتزم به جميع الأطراف ولا يتحقق ذلك إلا بتضامن صادق وإرادة قوية ولا يمكن إلا إذا خلصت النيات من أجله وقامت الدراسات لمعرفة مدى إمكاناته وتطوره في هذه الورقة استعرضنا المعوقات ولم يكن الهدف إيجاد العقبات فقط وإنما لتفاديها والسوق المشتركة الإسلامية مطلب ملح لوحدة الأمة الإسلامية ولكن يحتاج قيامها لفترات أعداد ومدد زمنية انتقالية طويلة على مراحل، بما أن العالم الإسلامي يعاني من معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتاج لحلول، ومن التجارب المماثلة للسوق الأوروبية المشتركة نجد أنها شهدت مدة زمنية زادت عن عشر سنوات مع جهوزيتها لإنشاء المجموعة

الأوربية لذا فإن الدول الإسلامية تحتاج لفترة زمنيــة أطــول للتمهيــد للــسوق المشتركة من خلال خطوات مختلفة (تكامل قطاعي- مشاريع مشتركة- تنــسيق إقليمي) علمًا أن السوق الأوروبية بدأت بستة دول فــي حــين أن دول منظمــة المؤتمر الإسلامي ثلاثة وخمسون دولة(٨).

من المفيد تشجيع قيام حلقات اقتصادية تتكامل فيما بينها جزئيًا كخطوة لتكامــل أشمل بين الدول الإسلامية خصوصا تلك التي يجمعها تاريخ وعــادات مــشتركه(٩) مع إيجاد خطوط عريضة موحدة بينهم ونجد أن أكثر القطاعــات تــأهلاً لتحقيــق مكاسب إسلامية هي القطاع الصناعي والزراعي وتعتبر المشاريع المشتركة الأنجع للتعاون بين الدول الأعضاء إضافة لميزاتها في تخفيف التبعية الأجنبية.

---

(٨) إن الثلاثة وخمسون دولة إسلامية لا تعني أنها تمثل مسلمي العالم حيث إنما تمثــل مــا يقارب (٧٠٪) من مجموع مسلمي العالم في حين أن البقية لم يتم احتــسابهم لأنهــم قــد يكونوا أقليات في دول غير إسلامية مثل بعض دول آسيا الوسطى أو قد تكون أغلبية لكن مقهورة مثل أثيوبيا أو تحت النزاع بين دولتين أحدهم غير إسلامية ككــشمير أو أغلبيــة ولكن دولتهم لا ترغب أن تنتمي للعالم الإسلامي كنيجيريا علمًا بأن بعض الدول توجــد بها أقلية مسلمة ولكن تم حسابها كالجابون وسيراليون.

(٩) للإطلاع أكثر على أثر العادات والتقاليد في التأثير على التكامل بين الدول مراجعة:

Alex, W.C. and **Hoi, Y.C.** (2008) Common Cultural Relationships in Corporate Governance across Developed and Emerging Financial Markets Applied psychology: *An International Review*, **157**, pp: 225-245.

جدول رقم (١)

حجم التجارة البينية والإجمالية للدول الإسلامية من عام ١٩٩٠ – ١٩٩٨م

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	مجموع الصادرات للعالم	النسبة المئوية البينية للصادرات	مجموع الواردات للعالم	النسبة المئوية (٪) للواردات البينية
١٩٩٠	٢٣٥٩٢٥,١	٨,٤	٢٠٩٨٤١,٥	٩,٥
١٩٩١	٢٤٢٤٩٥,٨	٩,٣	٢٢٨٣٣٣,٩	٨,٩
١٩٩٢	٢٦١٩٠٣,٠٧	١١,٠٩	٢٧٣٩٧٠,٨١	١٠,٢٤
١٩٩٣	٢٦٨١٣٣	١١,١	٢٧٦٦٢١	١٠,٥
١٩٩٤	٢٨٧٢٢٢	١٠,٣	٢٨٧٧٠٤	١٠,٦
١٩٩٥	٣٣٥٩٩٩	٩,١	٣٤٧٢٦٦	٩,٩
١٩٩٦	٣٧٧٨٤٦	٩,٥	٣٨٢١٦٦	١٠,٣
١٩٩٧	٤٠٠٩٥٦	٩,٤	٣٩٠٨٧٣	١٠,٣
١٩٩٨	٣٣٠٣١٢	١٠,٤	٣٥٨٩٧٩	١٠,٧
١٩٩٩*	٣٠٤٥٣٢,٤٤	٩,٨	٣٠٦١٩٥	١٠,١
٢٠٠٠	٥٠١١٢٦	١٠,٠	٤٠٦٣٥٩	١٣,١
٢٠٠١	٤٩١٤٣٨	١١,٠	٤٠٧٤٥٥	١٤,١
٢٠٠٢	٤٨٣٦٣٢,٣	١١,٥	٤٢٩١٣٣	١٣,١
٢٠٠٣	٥٨٦٤١٢,٥	١٢,٢	٥٣٠٣٥١	١٤,٤
٢٠٠٤	٨٠١٢٧٦,٧	١٣,٥	٦٩٩٩٥٣,٤	١٦,٠
٢٠٠٥	٩٩٤٧٨٨,٨	١٣,٦	٨٣٠٨٤٧٦,٦	١٧,٢
٢٠٠٦	١٢٢٠٢٨٣,٤	١٣,٦	١٠٠٩٣٦٥١	١٧,٦
المتوسط	٦٠٢٨٠٠,٤٨	١٠,٣	١٤٠٨٠٧٨,١٩	١١,٦٢

*** قيمة تقديرية**

المصدر: تم جمع المعلومات من قبل الباحث من خلال التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية للأعوام ١٩٩٠– ١٩٩٩م.

جدول رقم (٢)

التجارة البينية للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (بملايين الدولارات الأمريكية)

	الدول	الصادرات ٢٠٠٦م				الواردات ٢٠٠٦م			
		التجارة البينية بين الدول الأعضاء (أ)	نسبة تجارة الدول الأعضاء لدول العالم (ب)	النسبة من التجارة العالمية (أ/ب)	التغير السنوي في التجارة البينية بين الدول الأعضاء	التجارة البينية بين الدول الأعضاء (أ)	نسبة تجارة الدول الأعضاء لدول العالم (ب)	النسبة من التجارة العالمية (أ/ب)	التغير السنوي في التجارة البينية بين الدول الأعضاء
١	أفغانستان	٩٨,٠	٢٤٧,٧	٣٥,٧	٢٣,٨	٢,٠٣٢,٤	٣,٨٢٤,٧	٥٣,١	٢٥,٦
٢	ألبانيا	١٤,٨	٦٩٨,٤	٢,١	٢١,٩	٢٧٠,٠	٢,٩٢٤,١	٩,٢	١٨,٩
٣	الجزائر	٣,٠٣٤,٩	٥٣,٧٤٩,٩	٥,٦	١٦,٢	٢,٧٠٧,٨	٢٥,١٤٨,٧	١٠,٨	٢٤,٩
٤	أزربيجان	١,٠٣٤,٩	٦,٣٧٢,١	١٦,٢	١٤,٤	١,٠٨٧,٦	٥,٢٦٦,٢	٢٠,٧	١٧,٢
٥	البحرين	٢,٦٠٤,٢	١٩,٩٣٣,٢	١٣,١	٢٤,٨	٤,٠٨٠,٩	٨,٧٦٥,٩	٤٦,٦	٢٥,١
٦	بنغلاديش	٤٨٥,٥	١٢,٧٦٠,٢	٣,٨	٤٨,١	٣,٦٢٣,٢	١٧,٨٩٢,١	٢٠,٣	٢٣,٧
٧	بنين	١٤٨,٦	٣٨٩,٨	٣٨,١	٣١,٢	٤١٧,٢	٣,٤٢٧,٥	١٢,٢	٨٥,٧
٨	بروناي	١,٤١٨,٥	٦,٧٦٨,٢	٢١,٠	٢٨,٣	٤٥٠,٢	٢,٠١٢,٢	٢٢,٤	١,٣
٩	بوركينا فاسو	٦٣,٩	٤١٩,٣	١٥,٢	٢٦,١	٥٤٤,٩	١,٢٦١,٦	٤٣,٢	٢٥,٧
١٠	الكاميرون	٣٧٨,٩	٤,٦٨٤,٥	٨,١	١١,٤	٦٩٩,٤	٢,٩٠٨,٣	٢٤,٠	٢٩,٨
١١	تشاد	٦,٦	٢,٢٧٩,٨	٠,٣	٣٣,١	١٦٩,٣	٥٢٩,٣	٣٢,٠	٢٣,٦
١٢	القمر	٢,٧	٣١,٩	٨,٥	٨٠,٢	٣١,٧	١٤٢,٦	٢٢,٢	٢٣,٥
١٣	كوت ديفوار	١,٩٨٤,٦	٨,١٣٣,٧	٢٤,٤	٦,٩	٢,٠١٦,٦	٥,٨١٤,٤	٣٤,٧	٩,٣
١٤	جيبوتي	٢٤٩,١	٣٤٠,٤	٧٣,٢	٢٣,٨	٥١٥,٣	١,٥٥٤,٥	٣٣,١	٢٧,٦
١٥	مصر	٤,٩١٨,٥	٢٠,٦٤٧,٧	٢٣,٨	٢٢,٨	٥,٩١٠,٢	٣٩,٦٧٢,٤	١٤,٩	١٥,٨
١٦	الجابون	٢١٦,٥	٤,٦٦٦,٩	٤,٦	١١٣,٧	١٩٩,٨	١,٩٤٧,٠	١٠,٣	١٤,٢
١٧	غامبيا	٦,٢	٣٦,٦	١٦,٨	١٢,٧	٢٣٦,٣	٧٠٩,٥	٣٣,٣	١٢,٢
١٨	غينيا	٨٥,٩	١,٣٦٣,١	٦,٣	٦٠,٢	٢٦٥,٩	٢,٢٥١,٠	١١,٨	٥,٣
١٩	غينيا بيساو	٢٦,٤	١٣٢,٦	١٩,٩	٢٥,٥	٥١,٨	٢٠٠,٣	٢٥,٩	-١٠,٤
٢٠	إندونيسيا	١٠,٦٩٣,٠	١١٣,٦٤٥,٠	٩,٤	٢٨,٥	١٣,١٨٨,٢	٩٢,٦٤٨,٥	١٤,٢	٤٠,٨
٢١	إيران	٩,٣٩٨,٧	٧٠,٦٦٧,٤	١٣,٣	٤٤,١	١١,٧٩٧,٧	٤٦,٨٦٣,١	٢٥,٢	٢٢,٠
٢٢	العراق	١,١٤٩,١	٢٣,٧٩٨,٧	٤,٨	٨,٣	٨,٢٢٧,٠	١٣,٨٩٧,٦	٥٩,٢	١١,٤
٢٣	الأردن	٢,٤٣٤,٢	٥,٣٧٧,٥	٤٥,٣	٢٣,٧	٥,٢٢٢,٨	١٣,٤٦٤,٢	٣٨,٨	٢٧,٨
٢٤	كازاخستان	٣,١٨٧,٣	٢٩,٩٨١,٤	١٠,٦	٣٣,٥	١,٦٤٢,٢	٢٧,٠٨٩,٧	٦,١	٤٢,٥
٢٥	الكويت	٦,١١٦,٦	٤٢,٢٤٨,٩	١٤,٥	٢١,٨	٣,٨٠٧,٢	١٦,٦٩٥,٣	٢٢,٨	٢٠,١
٢٦	قرقيز	٣٣٧,٤	٧٩٦,٥	٤٢,٤	-٨,٥	٣٣٨,٨	١,٧١٠,٥	١٩,٨	٩,٧
٢٧	لبنان	١,٨٤٩,٧	٢,٥٣٤,٠	٧٣,٠	٢٠,٨	٣,٠٧٣,٥	١١,٠١٤,٨	٢٧,٩	٢٣,٨
٢٨	ليبيا	٣,٤٦٧,٥	٣٩,٣٣٠,١	٨,٨	١٨,٦	١,٩٥٥,٧	١٠,٢٥٧,٦	١٩,١	٢٤,٨
٢٩	ماليزيا	١١,٨٢٤,٧	١٦٠,٦٦٤,٠	٧,٤	١٧,٤	١١,٠١٢,٣	١٣٠,٤٧٧,٠	٨,٤	٣٠,٨
٣٠	المالديف	١١,٠	١٦٧,٢	٦,٦	١,٥٧٩,٩	٢٧٤,٢	٩٣١,٥	٢٩,٤	٢٧,٩
٣١	مالي	٥١,٥	٣٨٧,٢	١٣,٣	٢٢,٤	٦٥٥,٥	٢,٣٥٧,٥	٢٧,٨	٢٠,٤
٣٢	موريتانيا	١٥٩,٠	١,٣٩٩,٦	١١,٤	٨,٨	٢٢٨,٣	١,٤٧٥,٠	١٥,٥	٣٠,٧
٣٣	المغرب	١,١١١,٦	١٣,٢٥٧,٦	٨,٤	٣١,٧	٤,٥٥٨,٩	٢٥,١٤٦,٩	١٨,١	٢٨,٧
٣٤	موزمبيق	٣٩,٣	٢,٣٨١,١	١,٧	١٢٥,٣	١٤٥,٧	٢,٩١٣,٧	٥,٠	٤٦,٧
٣٥	النيجر	٨٧,١	٤٢٧,٧	٢٠,٤	٢٢,٨	٢٩٧,٤	١,٠٠٩,٤	٢٩,٥	٢١,٠
٣٦	نيجيريا	٣,٩٤٥,٣	٥٣,٨٨٥,٧	٧,٣	١٢,٧	٢,٢٠١,٥	٢٩,٣٩٢,٤	٧,٥	٥,٠
٣٧	عمان	٤,٠٠٢,٧	٢٣,٦٠٥,٩	١٧,٠	٢٨,٣	٣,٩٢١,١	١١,٥٧٣,٢	٣٣,٩	٢١,١
٣٨	باكستان	٥,٢٥٤,٠	١٧,١٩٨,٤	٣٠,٥	٢١,٥	١٢,٠٨٦,٧	٣٣,٨٧٥,٥	٣٥,٧	٢٤,٦
٣٩	فلسطين	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠	قطر	٢,٢٢٢,٣	٣٤,٠٣٢,٤	٦,٥	٢٢,٥	٢,٦٩٨,٩	١٥,٧٨٦,٧	١٧,١	٣٨,١
٤١	السعودية	٣١,٠٣٠,٧	١٩٠,٢١٠,٠	١٦,٣	٢٤,٩	٩,٣٢,٤	٧٠,٣٤٠,٩	١٣,٢	٢١,٣
٤٢	السنغال	٦٠٤,٢	١,٣٦٣,٦	٤٤,٣	١,٩	٤٩٠,٧	٣,٤٢٣,٠	١٤,٣	-٣١,٧
٤٣	سيراليون	٥,٩	٢٠٨,٨	٢,٨	١٥,١	١٢٠,٦	٥٥٩,٨	٢١,٦	-٢,٦
٤٤	الصومال	٢٧٥,٥	٢٢٩,٩	٩١,٩	٢٢,٨	٤١١,٠	٧٩٨,١	٥١,٥	٢٣,٠
٤٥	السودان	٥٧٨,١	٥,٧٠٠,١	١٠,١	٢٢,٨	٢,٧١٩,٢	٨,٥٥٧,٨	٣١,٨	٢١,٥
٤٦	سورينام	٨٧,١	١,٢٣٤,١	٧,١	٢٣,٤	٩,٨	٩٦٥,٢	١,٠	٢٢,٠
٤٧	سورية	٧,٧٧٩,٥	١٢,٢٦١,٦	٦٣,٤	٢١,٥	٩,١٣١,٦	١٨,٩٥٤,٦	٤٨,٢	٢٣,١
٤٨	طاجيكستان	٦٤٨,٣	١,٣٩٨,٩	٤٦,٣	١٢٨,٧	٧٢٥,٢	١,٧٢٥,٣	٤٢,٠	٢٢,١
٤٩	توغو	٢٣٣,٣	٥٦٨,١	٤١,١	٢٢,٥	٢٩٠,١	٢,٦٠٠,٣	١١,٢	١٤٩,٤
٥٠	تونس	١,٥٦٣,٤	١١,٨٦٤,٦	١٣,٢	٢٢,٢	١,٨٣١,٥	١٦,٥٠٤,٦	١١,١	٢٥,٧
٥١	تركيا	١٤,٩٨٢,٥	٨٥,٤٩٢,٢	١٧,٥	١٤,٨	١٩,١٠٧,٨	١٣٩,٤٨٠,٠	١٣,٧	٣٢,٣
٥٢	تركمنستان	٢,٠٧٦,٣	٦,٣١٣,٦	٣٢,٩	٢٥,٦	١,١٤٦,٠	٢,٧٨٢,٥	٤١,٢	-١,١
٥٣	أوغندا	٩٢,٣	٦٨٧,٥	١٣,٤	١٣,٠	٢٦٥,٧	٢,١٣٠,٧	١٢,٥	٢٧,٤
٥٤	الإمارات	١٩,٤٨٤,٢	١١١,٨٠٥,٠	١٧,٤	٢٢,٩	١٥,٣١٩,٩	١١٤,٤٣٨,٠	١٣,٤	١٩,٥
٥٥	أوزبكستان	١,٣٥٥,٨	٤,٩٤٧,٣	٢٧,٤	٢٢,٩	٦٦٥,١	٤,٣٢٢,٩	١٥,٤	٢٠,٧
٥٦	اليمن	٧٦٥,٠	٦,٤٥٩,١	١١,٨	٢٥,٧	٣,٠٧,٥	٦,٩٤٩,٤	٤٤,١	٣٤,٢
المجموع		١٦٥,٦٨٣,٢	١,٢٢٠,٢٨٣,٤	١٣,٦	٢٣,٠	١٧٧,٢٤٨,٤	١,٠٠٩,٣٦٥,١	١٧,٦	٢٤,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات التجارية، فبراير ٢٠٠٨م.

جدول رقم (٣)

الصادرات الداخلية والبينية في الدول الصناعية والنامية وفي الدول الأعضاء في البنك

من ....إلــى	العالم					الدول الصناعية					الدول النامية					الدول الأعضاء في البنك				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
العالم																				
الصادرات (بيلايين الدولارات الأمريكية)	٦,٤٣٣	٧,٥١٦	٩,١٣٢	١٠,٣٦٣	١١,٩٦١	٤,٢٠٥	٤,٨٥٨	٥,٧٧٤	٦,٤١٧	٧,٢٤٧	٢,١٥٢	٢,٥٨٣	٣,٢٥٩	٣,٨٢٥	٤,٥٧٢	٤٢٨	٥٢٣	٦٦٩	٧٩٢	٩٢٢
نسبة التغير السنوي	٤,٨	١٦,٨	٢١,٥	١٣,٥	١٥,٤	٣,٢	١٥,٥	١٨,٨	١١,١	١٢,٩	٨,٠	٢٠,٠	٢٦,٢	١٧,٤	١٩,٥	١٠,٨	٢٢,٢	٢٨,٠	١٨,٤	١٦,٤
حصة الدول الشريكة من الصادرات العالمية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥,٤	٦٤,٦	٦٣,٢	٦١,٩	٦٠,٦	٣٣,٥	٣٤,٤	٣٥,٧	٣٦,٩	٣٨,٢	٦,٦	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٧,٧
الدول الصناعية																				
الصادرات (بيلايين الدولارات الأمريكية)	٤,٠٤٩	٤,٦٥٤	٥,٤٨٤	٥,٩٤٥	٦,٦٤٩	٢,٨٩٦	٣,٣٢٤	٣,٨٥٧	٤,١٣٠	٤,٥٤٧	١,١٢٦	١,٣٠٤	١,٥٩١	١,٧٧٥	٢,٠٥١	٢٢٤	٢٦١	٣١٩	٣٦٠	٣٩٨
نسبة التغير السنوي	٣,٢	١٤,٩	١٧,٨	٨,٤	١١,٨	٢,٦	١٤,٨	١٦,٠	٧,١	١٠,١	٤,٧	١٥,٨	٢٢,٠	١١,٦	١٥,٥	٨,٢	١٦,٦	٢٢,٥	١٢,٩	١٠,٤
حصة الدول الشريكة من الصادرات العالمية للدول الصناعية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧١,٥	٧١,٤	٧٠,٣	٦٩,٥	٦٨,٤	٢٧,٨	٢٨,٠	٢٩,٠	٢٩,٩	٣٠,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٦,١	٦,٠
حصة الدول الصناعية من الصادرات العالمية	٦٢,٩	٦١,٩	٦٠,١	٥٧,٤	٥٥,٦															
الدول النامية																				
الصادرات (بيلايين الدولارات الأمريكية)	٢,٣٨٢	٢,٨٥٩	٣,٦٤٤	٤,٤١٤	٥,٣٠٨	١,٣٠٨	١,٥٣٣	١,٩١٥	٢,٢٨٥	٢,٦٩٩	١,٠٧٤	١,٢٧٧	١,٦٦٧	٢,٠٤٨	٢,٥١٩	٢٠٤	٢٦٢	٣٤٩	٤٣٢	٥٢٤
نسبة التغير السنوي	٧,٦	٢٠,١	٢٧,٤	٢١,١	٢٠,٢	٤,٦	١٧,٢	٢٤,٩	١٩,٤	١٨,١	١١,٩	٢٤,٧	٣٠,٥	٢٢,٩	٢٢,٠	١٣,٨	٢٨,٥	٣٣,٤	٢٣,٥	٢١,٣
حصة الدول الشريكة من الصادرات العالمية للدول النامية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٤,٩	٥٣,٦	٥٢,٥	٥١,٨	٥٠,٨	٤٣,٠	٤٤,٧	٤٥,٧	٤٦,٤	٤٧,٥	٨,٦	٩,٢	٩,٦	٩,٨	٩,٩
حصة الدول النامية من الصادرات العالمية	٣٧,٠	٣٨,٠	٣٩,٩	٤٢,٦	٤٤,٤															
الدول الأعضاء في البنك																				
الصادرات (بيلايين الدولارات الأمريكية)	٥٠٦	٦١١	٨٠٣	٩٩٥	١,٢٢٠	٢٦٣	٣٢٠	٤١٨	٥١٠	٦١٣	٢٢٠	٢٦٣	٣٥١	٤٤١	٥٥٢	٦٣	٧٥	١٠٨	١٣٥	١٦٦
نسبة التغير السنوي	١,٨	٢٠,٨	٣١,٥	٢٣,٩	٢٢,٦	-١,٧	٢١,٦	٣٠,٦	٢١,٩	٢٠,٤	٥,٧	١٩,٦	٣٣,١	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٦,٧	١٨,٥	٤٤,٠	٢٤,٦	٢٣,٠
حصة الدول الشريكة من الصادرات العالمية للدول الأعضاء	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٢,١	٥٢,٤	٥٢,١	٥١,٢	٥٠,٣	٤٣,٥	٤٣,١	٤٣,٦	٤٤,٣	٤٥,٣	١٢,٥	١٢,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٦
حصة الدول الأعضاء من الصادرات العالمية	٧,٩	٨,١	٨,٨	٩,٦	١٠,٢															

يصنف صندوق النقد الدولي الدول إلى ثلاث فئات: دول صناعية، ودول نامية، ومجموعة تضم ٢٦ دولة صغيرة تعرف "الدول الأخرى".

يلاحظ أن المبالغ المتعلقة بالدول الصناعية والدول النامية لم تتم إضافتها إلى الإجمالي العالمي للصادرات لأنها لم تشمل المبالغ الخاصة بفئة "الدول الأخرى".

المصدر: صندوق النقد الدولي: إدارة الإحصاءات التجارية – يناير ٢٠٠٨م.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- **زهدي، الفاتح** (١٩٧١م) " لورنس العرب على خُطى هرتزل"، تقارير لورنس السرية، بيروت: دار النفائس.

٢- **بابللي، محمود** (١٩٧٥م) السوق الإسلامية المشتركة: مؤيدات ووسائل تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

٣- **البنك الإسلامي للتنمية** التقارير السنوية من ١٩٩٠- ٢٠٠٨م، جدة.

٤- **العقلا، محمد** (٢٠٠٠م) السوق الإسلامية المشتركة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

٥- **خضر، عبدالعليم** (١٩٨٣م) صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي، جدة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

٦- **الشنقيطي، محمد الأمين**، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكمة، المدينة المنورة.

٧- **يسري، عبدالرحمن** (٢٠٠٣م) دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1-**Alex, W.C.** and **Hoi, Y.C.** (2008) Common Cultural Relationships in Corporate Governance across Developed and Emerging Financial Markets Applied psychology: *An International Review*, **157**, pp: 225-245.

2-**Divided by A common market**. The Economist, 7/4/2009 **392**.

3-**E.M. Palmegiano,** The First Common Market: The british press on nineteenth century European Journalism, Media History Monographs 11-1 (2008-2009) Elon university U.S.A.

4-**International Economic Relations From Islamic Perspectives** (Proceedings of a Seminar held in Tubingen, West Germany, from 28 August to 01 September 1988,16 - 20 Muharram 1409H ,jointly organized by the Islamic Research and Training Institute of the Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, Institute for Scientific Cooperation, Tubingen and Institute for Foreign Cultural Relations, Stuttgart, West Germany, Edited by M. A. MANNAN, et al, First Edition,1413H (1992)

The Islamic Common Market: Obstacles and Solutions

Ayman S. Fadil

*Associate prof –Department of Economics-
Faculty of Economics & Administration-
King Abdulaziz University-Jeddah-
Kingdim of Saudi Arabia*

*Abstract***.** This paper aims at studying the factors that attributed to the non-development of an Islamic Common Market among Muslim countries. Based on the classical theory or the theory of economic integration (free trade area- customs union - common market-economic union) In addition to the expected benefits, and the incurred costs and barriers of the concept of the common market, the paper realizes the importance of trade exchanges among member's countries by addressing those benefits through the analysis cross-trade among Muslim countries, the influential factors and the recommendations that are drawn up without underestimating the positive role of industrial and agriculture sectors in such process. It is well known that the cross-trade among Muslim countries is very modest in comparison to its global external trade. As a result it is very important to examine the need for the establishment of such a common market and its expected outcomes with as a strategic goal within the framework of the classical theory.

The paper sees that the ultimate goal of this collective work is to examine the fact that if the economic integration among Muslim countries is recommendable, what are the best factors that can be relied upon to achieve it. In order to arrive at specific results for that goal the paper browses the general measures through which the recommendation of establishing the economic integration is tested.